عقلية ولا دلالة قاطعة سمعية فلا تقطع ببطلان قول من قال كل
شيئين غيران نعم تقطع بالمنع من اطلاق الغيرية في صفات الباري
تعالى وذاته لاتفاق الامة على ذلك ثم قال ولا تحاشيا من اطلاق
بان الصفات موجودات وان العلم مع الذات موجودان وكذا جميع الصفات
فظهر ان القول بالتعدد لا يتوقف على القول بالتغاير فتلخص ان الغيرية
كون الموجودين بحيث يقدر ويتصور وجود احدهما مع عدم الاخر اي
يمكن الانفكاك بينهما واما العينية فهي الاتحاد في المفهوم بلا تفاوت
اصلا فلا يكونان نقيضين بل يتصور واسطة بان يكون الشيء بحيث
لا يكون مفهومه مفهوم الاخر ولا يوجد بدونه كالجزء مع الكل والصفة
مع الذات وبعض الصفات مع البعض ومن هنا اندفع ما يقال ان
هذا الذي قاله النظم رفع للنقيضين وفي الحقيقة جمع بينهما لان
نفي الغيرية صريحا مثلا اثبات للعينية ضمنا مع نفيها صريحا جمع
بين النقيضين وكذا نفي العينية صريحا جمع بينهما لان المفهوم
من الشيء ان لم يكن هو المفهوم من الاخر فهو غيره والا فعينه ولا يتصور
بينهما واسطة ووجه الاندفاع بتامل ما مر منكشف لا سترة به
واجيب ايضا بتجويز ان يكون مرادهم ان الصفات ليست
عين الذات بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود كما هو حكم سائر
المحمولات بالنسبة الى موضوعاتها فانه يشترط الاتحاد بينهما بحسب
الوجود ليصح الحمل والتغاير بحسب المفهوم ليفيد كما في قولنا الانسان
كاتب بخلاف قولنا الانسان حجر فانه لا يصح وقولنا الانسان
انسان فانه لا يفيد ورده سعد الدين بانه انما يصح في مثل العالم
والقادر والمريد بالنسبة الى الذات لا في مثل العلم والقدرة والارادة
من الصفات التي هي مبادي تلك المشتقات مع ان الكلام انما هو
فيه لا في الاجزاء الغير المحمولة كالواحد من العشرة واليد من زيد
وذكر في التبصرة ان الواحد من العشرة واليد من زيد غيره مما لم يقل
به احد من المتكلمين سوى جعفر بن حرب من المعتزلة وقد خالف
في ذلك جميع المعتزلة وعد ذلك منه جهلا لانه لان العشرة
اسم لجميع الافراد متناول لكل فرد مع اغياره فلو كان الواحد غيرها
لصار غير نفسه لانه من العشرة ولو وجدت العشرة بدونه
ولو كانت يد زيد غيره لكانت اليد غير نفسها انتهى كلامه وفيه
ما اشار اليه السعد اجمالا وما بسطناه بتعليق الفرائد يسر الله
جمعه واكماله ثم ثمه اعترض سعد الدين تفسير
المشايخ الغيرية بما مر بانهم ان ارادوا صحة الانفكاك من الجانبين

انتقض

انتقض بالعالم مع الصانع والعرض مع المحل اذ لا يتصور وجود العالم مع عدم الصانع
لاستحالة عدم الصانع ولا يتصور وجود العرض كالسواد مثلا بدون
المحل وهو ظاهر مع القطع بالمغايرة اتفاقا وان اكتفوا بجانب واحد لزمت
المغايرة بين الجزء والكل وكذا بين الذات والصفة للقطع بجواز وجود
الجزء بدون الكل والذات بدون الصفة وما ذكر من استحالة بقاء
الواحد بدون العشرة ظاهر الفساد لا يقال المراد امكان تصور
وجود كل منهما مع عدم الاخر ولو بالفرض وان كان محالا والعالم قد يتصور
موجودا ثم يطلب بالبرهان ثبوت الصانع بخلاف الجزء مع الكل فانه
كما يمتنع وجود العشرة بدون الواحد يمتنع وجود الواحد من
العشرة اذ لو وجد لما كان واحدا من العشرة والحاصل
ان وصف الاضافة معتبر وامتناع الانفكاك حينئذ ظاهر لانا نقول
قد صرحوا بعدم المغايرة بين الصفات بناء على انها لا يتصور عدمها
لكونها ازلية مع القطع بانه يتصور وجود البعض كالعلم مثلا ثم يطلب
اثبات البعض الاخر فعلم انهم لم يريدوا هذا المعنى مع انه لا يستقيم
في العرض مع المحل ولو اعتبر وصف الاضافة لزم عدم المغايرة بين كل متضايفين
كالاب والابن وكالاخوين وكالعلة والمعلول بل بين الغيرين لان الغيرين من
الاسماء الاضافية ولا قائل بذلك وحاصله ان ما ذكروه من
التعريف فاسد العكس ان ارادوا صحة الانفكاك من الجانبين لان
العالم مع الصانع متغايران ولا يجوز انفكاكهما وكذا العرض مع المحل وفاسد
الطرد ان اكتفوا بجانب واحد لصدقه على الجزء مع الكل وعلى الذات
بحسب الوجود والعدم كما هو ظاهر كلام شرح العقائد لانه لم
يتعرض للانفكاك في الحيز اما على ما في صدر التنبيه من تعميم
الانفكاك الى ما يكون بحسب الوجود او الحيز فلا اذ يجوز ان ينفك
الصانع في الوجود والعالم في الحيز لاستحالة تحيز الصانع وان الانتقاض
بالذات مع الصفة مبني ايضا على ما دل عليه كلامهم من ان الصفة
ليست غير الموصوف مطلقا اما على ما اعتمده السعد عنهم فلا لان
الصفة الحادثة غير الذات والقديمة لا توجد الذات بدونها
ولا يكفي مجرد الامكان الذاتي واجيب ايضا عن اصل الايراد
بان المشايخ ارادوا بجواز الانفكاك جواز ان لا يكون احدهما قائما
بالاخر او بمحله وهو لا ينتقض بتخلل العالم مع الصانع وهو ظاهر
وكذا العرض مع المحل لجواز ان لا يكون قائما به بان ينعدم ثم يبقى محله
وتخرج الصفة مع الذات لان الصفة قائمة بها والصفات
مع بعضها لان بعضها قائم بمحل البعض الاخر والجزء مع الكل لان